

استهدفت أجوراً محددة، هي:

- ١ - تصعيد الضغوط على الأطراف العربية للقبول بالصيغة والشروط الأميركية - الإسرائيلية.
- ٢ - تصعيد الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية للقبول بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨.

٣ - اغفاء الولايات المتحدة الأميركية من مسؤولية القتل وتعتز المباحثات السلمية.

٤ - تحميل الجانب العربي مسؤولية ذلك القتل وربطه بالخلافات العربية.

٥ - إحراج الأوروبيين ودفعهم إلى السير في ركاب السياسة الخارجية الأميركية.

واتسجماً مع هذا الموقف من القضايا العربية، سارعت الإدارة الأميركية إلى تأييد إسرائيل في ما يتعلق بالإنزعة التي حاولت إثارتها عندما قامت سوريا بنقل بعض قواعد الصواريخ المضادة للطائرات بالقرب من الحدود اللبنانية. ولقد ادعت إسرائيل، وأيدها واشنطن، بأن المواقع الجديدة تحول دون قيام سلاح الطيران الإسرائيلي باستباحة الأجواء اللبنانية، مما يعني تحديد حرية عمل قوات إسرائيل العسكرية وتهديد أمنها. ويتضح من ذلك أن موقف كلا الدولتين - إسرائيل والولايات المتحدة - يرمي إلى خلق واقع جديد في المنطقة العربية مؤداه أن متطلبات الحفاظ على الأمن الإسرائيلي لا بد وأن تحدد حدود السيادة العربية، وأن من حق إسرائيل تعريف تلك الحدود بغض النظر عن أماكن تواجدها وعن احتمالات كونها داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدول العربية المجاورة لفلسطين.

ومن ناحية أخرى، اتجهت وسائل الإعلام الأميركية إلى التركيز على التقارب الأردني - السوري وزيادة الملك حسين لدمشق باعتبار ذلك تطوراً غير عادي يحدث في غياب السياسة الأميركية ودون موافقتها. وبينما اتجه بعض المحللين السياسيين إلى القول أن من شأن ذلك التقارب تقوية الدور السوري والغزو السوفياتي في المنطقة العربية، وبالتالي وضع المزيد من العقبات على طريق السلام، اتجه البعض الآخر إلى التنبؤ بأن يساهم ذلك التقارب في تشجيع الملك حسين على بدء مفاوضات دون خوف من التهديدات السورية. وبينما يعكس التضارب في وجهات النظر تلك اتجاه تقييم إعادة العلاقات الطبيعية بين الأردن وسوريا ورغبة واشنطن في عزل سوريا عن التحركات السياسية، و«المفاوضات السلمية»، فإنه يعكس، أيضاً، استمرار واشنطن على فرض هيمنتها على السياسة العربية واخضاعها للسياسة الأميركية.

أما وسائل الإعلام الصهيونية، فقد استغلّت ذلك التقارب للتشكيك، مجدداً، بموقف الملك حسين ورغبتهم في إقامة سلام مع إسرائيل، والادعاء بأنه لا يختلف كثيراً عن غيره من الحكام العرب من حيث معاداة الدولة اليهودية. ولذلك قامت تلك الوسائل بمطالبة الحكومة الأميركية والكونغرس بدم انتقام صنفقة السلاح المقترحة للأردن بسبب انتفاء مبرراتها وحاجة الأردن إليها. إذ بينما قالت الدعاية الصهيونية أن التقارب الأردني - السوري ألغى حاجة الأردن إلى السلاح من أجل حماية حدوده من التهديدات السورية، ادعت بأن السلاح، في حال وصوله إلى أيدي الأردنيين، سيوجه ضد إسرائيل حليف أميركا الوحيد في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد قيام الأسطول السادس الأميركي باستعراض عضلاته قبالة الشواطئ اللبنانية، واتجاه الدول العربية، بوجه عام، إلى التعاطف مع الموقف الليبي، أخذ البعض ينادي بضرورة مواصلة المساعي السلمية باعتبارها عاملاً من عوامل تهدئة التوتر الذي يسود في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، قام مساعد وزير الخارجية الأميركي، ريتشارد مورفي، بزيارة أوروبا والاجتماع مع الملك حسين، في لندن، وشمعون بيرس، في هولندا، وذلك بهدف إيجاد أرضية مشتركة لبدء المفاوضات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي. ولقد أشارت التقارير الصحافية إلى أن موقف كلا الدولتين، الأميركية والإسرائيلية، أصبح أكثر تقبلاً لفكرة المؤتمر الدولي من أي وقت مضى، وأن الحديث الآن يأخذ يتحصر في تحديد شكل ذلك المؤتمر وصلاحياته ويمكن انعقاده وتوقيته ومهوية الأشخاص والدول التي ستدعى إلى المشاركة فيه. ويبدو أن الدافع الرئيس وراء عودة التحرك الأميركي هو محاولة استغلال الوضع الراهن، والذي يتميز بتحسن سمعة إسرائيل الدولية بعد اعتراف إسبانيا بها، ومحاولة عزل منظمة التحرير الفلسطينية بعد حوادث أكيل لاورورو وما